

Distr.
GENERAL

A/47/574
6 November 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون
البند ٢٢ من جدول الأعمال

سياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

التقرير المرحلي الثالث بشأن تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل
العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٤ - ١	مقدمة
٣	١١ - ٥	ملاحظات الأمين العام

المرفقات

- الأول - تحليل المعلومات المقدمة إلى الأمين العام بشأن تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ٦
- الثاني - إعلان النوايا الذي اعتمده المشتركون في المؤتمر الأول المعني بإقامة الديمقراطية في جنوب افريقيا يوم ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ٢٢
- الثالث - بيان مشترك ومحضر تفاهم بين الرئيس ف. و. دي كليرك ورئيس المؤتمر الوطني الافريقي السيد نيلسون مانديلا - ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ٢٥

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام ، فيما طلبته ، بموجب مقررها ٤٥٧/٤٥ بء المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، وقرارها ٧٩/٤٦ ألف المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، أن يعزز كافة الجهود المنضوية إلى استئصال شأفة الفصل العنصري عن طريق المفاوضات الجادة ، وأن يواصل بنشاط متابعة تطورات الحالة في جنوب افريقيا وأن يقدم تقريراً عما يحرز من تقدم في تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي . ويقدم هذا التقرير استجابة لذلك الطلب .

٢ - وبغية إعداد هذا التقرير ، التمست الأمانة العامة آراء الحكومة ، وكافة الأحزاب والحركات والمنظمات السياسية ، فضلاً عن عدة أطراف أخرى التقت بها وفود الأمم المتحدة وأجرت حواراً معها في جنوب افريقيا خلال عام ١٩٩٢ . وقد طلب إلى هذه الجهات أن تقدم ، في موعد أقصاه ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، ملاحظاتها بشأن مجمل الحالة في جنوب افريقيا وبشأن أي تطور يحدث فيما يتعلق بتنفيذ الإعلان . ويرد في المرفق الأول لهذا التقرير تحليل يستند أساساً إلى هذه الآراء .

٣ - ولقد أتيحت للأمين العام ، في عدد من المناسبات خلال هذه السنة ، فرصة بحث التطورات المتصلة بالحالة القائمة في جنوب افريقيا ، ولا سيما عملية المفاوضات الجارية في ذلك البلد مع وزير خارجية جنوب افريقيا وممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة . والتقى الأمين العام أيضاً برئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، السيد نيلسون مانديلا ، ورئيس مؤتمر الوجدويين الافريقيين لآزانيا ، السيد كلارنس ماكويو ، والرئيس مانغوسو بوثيليزي ، رئيس حزب الحرية إنكاثا ، الذين زودوه بتقييم للحالة وبينوا له موقف حركاتهم من التطورات الجارية في جنوب افريقيا . وبالإضافة إلى ذلك ، كان الأمين العام ممثلاً بصفة مراقب في المؤتمر المعني بإقامة الديمقراطية في جنوب أفريقيا (الأول والثاني) المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وأيار/مايو ١٩٩٢ على التوالي . كما قام الممثل الخاص للأمين العام ، السيد سايروس فانس ، بزيارة جنوب افريقيا في تموز/يوليه ١٩٩٢ عملاً بقرار مجلس الأمن ٧٦٥ (١٩٩٢) . وقام السيد فيريندرا دايال ، الموفد الخاص للأمين العام ، بزيارة جنوب افريقيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، لإجراء مباحثات متابعة مع الأطراف ذات الصلة فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٧٢ (١٩٩٢) .

٤ - وبالإضافة إلى ذلك ، استرعى الأمين العام اهتمام أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المعنية إلى بعض أحكام القرار ٧٩/٤٦ ألف المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ . وستبين في تقرير مستقل إلى الجمعية العامة تفاصيل الخطوات المتخذة من قبل منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ هذه الأحكام .

ثانيا - ملاحظات الأمين العام

٥ - بالرغم من التقدم المحرز في المفاوضات التي استهلكت في المؤتمر الأول المعني بإقامة الديمقراطية في جنوب افريقيا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، فإن المؤتمر الثاني قد انتهى إلى طريق مسدود نظرا لعدم التمكن من التوصل إلى أي اتفاق بشأن الترتيبات الانتقالية بما في ذلك إقامة حكومة مؤقتة . وبعد قطع المفاوضات المتعددة الأطراف ، أدى تصاعد العنف السياسي إلى تفاقم الحالة . وقد أدت المجزرة التي حدثت في بلدة بويباتونغ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، وما تلاها من أحداث عنف ، بما في ذلك المأساة التي حدثت في بيشو كيسكي في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، إلى تركيز الاهتمام على الضرورة الحتمية لإنهاء العنف ، وتسهيل الانتقال السلمي نحو جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية وموحدة .

٦ - وبعد الزيارة التي قام بها إلى جنوب افريقيا ممثلي الشخصي ، السيد سايروس فانس ، في نهاية تموز/يوليه ١٩٩٢ ، عملا بقرار مجلس الأمن ٧٦٥ (١٩٩٢) ، قدمت توصيات محددة^(١) ، في إطار القرار للمساعدة في التوصل إلى إنهاء فعلي للعنف وتهيئة الأحوال اللازمة لاستئناف المفاوضات المتعددة الأطراف . وفي وقت لاحق طلب مجلس الأمن ، فيما طلبه ، بموجب قراره ٧٧٢ (١٩٩٢) ، أن تقوم حكومة جنوب افريقيا وجميع الأطراف في جنوب افريقيا بالتنفيذ العاجل للتوصيات ذات الصلة الواردة في تقريره ، وأذن لي بوزع مراقبين تابعين للأمم المتحدة في جنوب افريقيا . وقد قام موفدي الخاص ، السيد فيريندرا دايل ، بزيارة جنوب افريقيا في الفترة من ١٦ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ لإجراء مباحثات متابعة مع الأطراف المعنية بشأن القرار المذكور أعلاه وكذلك بشأن التطورات السياسية في ذلك البلد .

٧ - وبطلب من الأطراف ، تم وزع ١٠ مراقبين تابعين للأمم المتحدة في جنوب افريقيا في الأسبوع الأول من آب/أغسطس ١٩٩٢ لمراقبة العمل الجماهيري الذي نظمته المؤتمر الوطني الافريقي . ومن المتفق عليه عموما أن وجود المراقبين العشرة التابعين للأمم المتحدة له أثر مفيد على الحالة السياسية في غضون تلك الفترة . وبنهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، كان قد تم وزع ٤٤ مراقبا تابعين للأمم المتحدة في جنوب افريقيا وفقا لمقررات مجلس الأمن ذات الصلة . وقد لقي المراقبون استقبالا حسنا من خلال الهياكل التي تم إنشاؤها بموجب اتفاق السلم الوطني والتي يعمل معها المراقبون بشكل منسق بغية المعالجة الفعالة لمجالات الاهتمام المشار إليها في تقريره إلى مجلس الأمن^(٢) . وقد رحبت حكومة جنوب افريقيا ، وكذلك الأطراف المعنية ، بوجود المراقبين ومساهماتهم في عملية السلم . وبعثة المراقبين التابعة للأمم المتحدة ماضية قدما وبشكل سريع نحو إنجاز الولاية المسندة إليها ، بالتعاون الوثيق مع المراقبين التابعين للكونغرس والجماعة الأوروبية وكذلك منظمة الوحدة الافريقية .

٨ - ويشكل الاجتماع الذي عقد بين الرئيس دي كليرك والسيد نيلسون مانديلا ، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، خطوة هامة إلى الأمام في اتجاه الخروج من الطريق المسدود الذي

وصل إليه المؤتمر الثاني المعني بإقامة الديمقراطية في جنوب افريقيا . وقد تم التوصل إلى اتفاق في الاجتماع بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بتعزيز الأمن في دور الإقامة ، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين المتبقين وحظر حمل الأسلحة الخطرة وعرضها . كما تم التوصل إلى اتفاق بشأن الحاجة إلى وجود جمعية تأسيسية ديمقراطية/هيئة لوضع الدستور وضرورة الاستمرارية الدستورية خلال الفترة الانتقالية الأولى . وهذه الاتفاقات تمثل تطورا مستحسنا غاية الاستحسان وينبغي أن توفر الأساس للمضي قدما في عملية التفاوض . بيد أني لازلت قلقا بصفة خاصة بسبب رفض الرئيس مانفوسو بوثيليزي ، رئيس حزب الحرية إنكاثا . ومع مراعاة هذه العوامل شددت لجميع المعنيين على ضرورة بذل جهد مجدد وعازم لإنهاء العنف وإزالة أية عقبات متبقية يمكن أن تعيق استئناف المفاوضات .

٩ - وينبغي للاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الرئيس دي كليرك والسيد مانديلا أن يؤدي إلى تسارع القوة الدافعة لإجراء تغيير بناء وأن يفضي إلى إحراز تقدم على الجبهة الدستورية . إلا أن هناك مخاطر هائلة لا تزال قائمة ، وليس أقلها تقلب الجو السياسي والميل نحو اللجوء إلى التخويف والعنف . ومن الحتمي أن تفي الأحزاب السياسية بالالتزامات التي قطعتها على نفسها بوصفها موقعة على اتفاق السلم الوطني ، وكذلك على الاتفاق المؤقت الذي تم التوصل إليه بين الأحزاب بشأن تنظيم المظاهرات العامة استنادا إلى المقترحات التي قدمتها لجنة غولدستون . وأود هنا أن أشدد مرة أخرى على مسؤولية سلطات جنوب افريقيا عن المحافظة على القانون والنظام ، وضرورة قيامها باتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنهاء العنف وحماية حقوق جميع مواطني جنوب افريقيا في ممارسة النشاط السياسي السلمي دون خوف من الإرهاب أو العنف . وينبغي لجميع الأطراف في جميع افريقيا أن تتعاون في مكافحة العنف وممارسة أقصى درجات ضبط النفس من أجل المساعدة في الخروج من دورات العنف .

١٠ - وما برحت الأمم المتحدة تعمل بنشاط ، من خلال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ومن خلال صناديقها الاستثمارية للجنوب الافريقي وشبكة الوكالات المتخصصة ، من أجل التوصل ، على التوالي ، إلى عودة المنفيين من جنوب افريقيا ، وإعادة دمج السجناء السياسيين السابقين في مجتمع جنوب افريقيا ، وفي توفير المساعدة التعليمية والتدريبية لمواطني جنوب افريقيا المحرومين . وبالإضافة إلى ذلك ، تظل الأمم المتحدة مستعدة لتوفير استجابة منسقة على نطاق المنظومة لمعالجة التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن ممارسة الفصل العنصري التي اتخذت طابعا مؤسسيا والمستمرة منذ أمد بعيد .

١١ - وبالطبع فإن دور المجتمع الدولي في تحويل جنوب افريقيا إلى بلد ديمقراطي وغير عنصري لا يمكن أن يكون سوى دور مكمل لأدوار مختلف الجماعات السياسية في البلد . فمشاركة هذه الجماعات وحسن نيتها وشجاعتها السياسية هي أمور أساسية لتحقيق النجاح . ويجب أن تلقى على عاتق مواطني جنوب افريقيا أنفسهم مسؤولية التوصل إلى اتفاق عادل ودائم من خلال التفاوض . أما الأمم المتحدة من جانبها فستواصل السعي إلى إيجاد سبل خلاقة لمساعدة شعب جنوب افريقيا ككل في بلوغ الأهداف التي

حددھا لنفسه والتي التزمت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة في إعلانها الصادر في عام ١٩٨٩ بشأن
الفصل العنصري ونتائج المدمرة في الجنوب الأفريقي .

الحواشي

(١) S/23489 .

المرفق الأول

تحليل المعلومات المقدمة إلى الأمين العام
بشأن تنفيذ الإعلان المتعلق بالفصل العنصري
ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٧	٢ - ١	أولا - تصدير
٧	١٦ - ٣	ثانيا - التقدم المحرز في اتجاه تهيئة مناخ مناسب للتفاوض ...
٧	٧ - ٣	ألف - الإفراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين
٨	٨	باء - سحب جميع الجنود من البلدات
٨	١٣ - ٩	جيم - إلغاء جميع التشريعات الرامية إلى تقييد النشاط السياسي
٩	١٦ - ١٤	دال - وقف جميع المحاكمات والإعدامات السياسية
٩	٣١ - ١٧	ثالثا - العناصر الأخرى المؤدية إلى إجراء نقاش سياسي حر وإلى عملية المفاوضات
١٠	٢٩ - ١٨	ألف - تهيئة جو خال من العنف
١٢	٣١ - ٣٠	باء - حرية التجمع وحرية الصحافة
١٢	٤١ - ٣٢	رابعا - المسائل التي تعزز أو تعرقل عملية إنهاء الفصل العنصري
١٢	٣٥ - ٣٢	ألف - إزالة دعائم الفصل العنصري
١٣	٤١ - ٣٦	باء - جوانب عدم المساواة الاجتماعية - الاقتصادية ..
١٤	٥٣ - ٤٢	خامسا - المبادئ التوجيهية لعملية المفاوضات
١٤	٤٦ - ٤٤	ألف - المبادئ المتوخى ورودها في دستور جديد
١٥	٥٠ - ٤٧	باء - آلية صياغة دستور جديد
١٦	٥٣ - ٥١	جيم - الترتيبات والطرائق للانتقال إلى نظام ديمقراطي جديد
١٧	٦٤ - ٥٤	سادسا - استعراض تنفيذ برنامج العمل

أولا - تصدير

١ - بغية تسهيل قياس التقدم المحرز في مجال إزالة الفصل العنصري ، يتخذ هذا التقرير الحالة التي كانت سائدة في جنوب افريقيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ كنقطة بداية .

٢ - ويستند هذا التقرير إلى البيانات الخطية المقدمة إلى الأمانة العامة لغاية ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ من قبل الحكومة وكذلك من قبل عدد من الأحزاب والحركات السياسية والمنظمات الأخرى المعنية^(١) وفي الكثير من الحالات ، استكملت هذه البيانات ببيانات رسمية وبلاغات صحفية .

ثانيا - التقدم المحرز في اتجاه تهئية مناخ مناسب للتفاوض

ألف - الإفراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين

٣ - في الفقرة ٦ (أ) من الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائج المدمرة في الجنوب الافريقي الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، طالبت الجمعية العامة حكومة جنوب افريقيا بـ "الإفراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين بدون شروط والامتناع عن فرض أي قيود عليهم" . وعلى الرغم من أنه تم الإفراج عن نحو ١ ٠٠٠ سجين سياسي في عام ١٩٩١ ، فإن الإفراج عن هؤلاء السجناء قد توقف تقريبا منذ النصف الأول من عام ١٩٩٢ . وبعد سنة واحدة من الموعد النهائي المتفق عليه في وثيقة بريتوريا المتعلقة بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين ، وضعت لجنة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا قائمة تضم نحو ٤٠٠ من السجناء السياسيين المتبقين^(٢) .

٤ - وقد أوصى الأمين العام ، في تقريره إلى مجلس الأمن الذي يستند إلى استنتاجات ممثله الخاص سايروس فانس^(٣) ، بالإفراج الفوري عن جميع السجناء السياسيين المتبقين ، مما يؤدي إلى "خلق الثقة ودفن الماضي الأليم" . واستجابة لهذه التوصية ، اقترحت حكومة جنوب افريقيا إصدار عفو عام عن مرتكبي جميع الجرائم السياسية سواء كانت مرتكبة من قبل قوات الأمن أو من قبل القوات المناهضة للفصل العنصري قبل عام ١٩٩٠ .

٥ - وقد رفض المؤتمر الوطني الافريقي هذا الاقتراح كما رفض ربط العفو بمسألة السجناء السياسيين . وأوضح أنه لا يمكن تنفيذ مثل هذا العفو إلا من قبل حكومة غير عنصرية ومنتخبة بالطرق الديمقراطية .

٦ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، وبعد اجتماع عقد بين الرئيس دي كليرك ورئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، فيلسون مانديلا ، أعلنت حكومة جنوب افريقيا عن الإفراج الفوري عن ١٥٠ سجينا سياسيا . وذكر أنه سيتم الإفراج عن جميع السجناء السياسيين المتبقين بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر

١٩٩٢^(٤) . وشدد المؤتمر الوطني الافريقي ، في البيان الذي قدمه لأغراض هذا التقرير ، على أن هذا العضو "يجب أن يشمل السجناء المحتجزين فيما يسمى بالبلاتوستانات المستقلة" .

عودة المنفيين

٧ - تم إحراز تقدم كبير فيما يتعلق بعودة المنفيين السياسيين ، الأمر الذي يعتبر عنصرا هاما آخر في تهيئة الأحوال اللازمة للمفاوضات . وبحلول نهاية آب/اغسطس ١٩٩٢ ، كان أكثر من ٢٣٦ ٥ منفيًا قد عادوا إلى جنوب افريقيا برعاية البرنامج المضطلع به من قبل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . كما قامت اللجنة الوطنية لتنسيق عودة المنفيين إلى الوطن بالترتيب لعودة عدد إضافي من المنفيين قدره ٢٢٦ ٧ شخصا^(٥) .

باء - سحب جميع الجنود من البلدات

٨ - وفي الفقرة ٦ (ج) من الإعلان ، دعت الجمعية العامة الحكومة إلى "سحب جميع الجنود من البلدات" . وقد استمرت حكومة جنوب افريقيا في وزع الجنود في البلدات بناء على طلب سلطات الشرطة . وأعلن وزير القانون والنظام ، السيد هيرنوس كريل ، في نهاية تموز/يوليه ١٩٩٢ ، أنه سيتم وزع ٥ ٠٠٠ عنصر من الشرطة والجنود في بلديتي بويباتونغ وسويتو ، وفي بلدات أخرى^(٦) .

جيم - إلغاء جميع التشريعات الرامية إلى تقييد النشاط السياسي

٩ - وفي الفقرة ٦ (د) من الإعلان ، دعت الجمعية العامة الحكومة إلى "إلغاء جميع التشريعات ، مثل قانون الأمن الداخلي ، الرامية إلى تقييد النشاط السياسي" . وقد تم تعديل بعض أحكام قانون الأمن الداخلي بينما ترك البعض الآخر منها دون تغيير (انظر A/45/1052 ، الفقرتان ٥٠ - ٥١) . وعلاوة على ذلك ، استمرت حكومة جنوب افريقيا في إعلان بعض المناطق كمناطق قلاقل في عدد من البلدات وفقا لقانون السلامة العامة لعام ١٩٥٣ الذي لم يخضع لأي تغيير . وقد صدر ١٨٠ إعلانا من هذا النوع في السنتين الماضيتين مما يعطي الشرطة صلاحيات طارئة موسعة في تلك المناطق^(٧) .

١٠ - وذكر المؤتمر الوطني الافريقي ، في بيانه ، أنه لا تزال توجد في قوانين البلد أجزاء مختلفة من تشريعات وأحكام أمنية تقيّد إمكانيات النشاط السياسي الحر والسلمي . ودعا بصفة خاصة إلى إلغاء التشريعات القمعية فيما يسمى بالأوطان المستقلة .

١١ - كما أعربت منظمات مناهضة للفصل العنصري عن قلقها إزاء "قانون حظر التدخل والمراقبة" المعتمد حديثا . ووفقا لما ذكرته منظمة الوشاح الأسود ، فإن هذا القانون يسمح للمدعين العامين بمنح الشرطة وقوة الدفاع في جنوب افريقيا أو أعوان هيئة الاستخبارات الوطنية سلطة اعتراض ومراقبة المراسلات البريدية والمكالمات الهاتفية وإخفاء أجهزة في الغرف لأغراض التجسس^(٨) .

١٢ - كما انتقدت المنظمات المناهضة للفصل العنصري ، ولا سيما المؤتمر الوطني الافريقي ، أحد أحكام "مشروع قانون التعديل الثاني للقانون الجنائي" المقترح ، وهو حكم يتعلق باحتجاز الأشخاص دون محاكمة بالنسبة للجرائم المزعومة المتصلة بالأسلحة^(٩) .

١٣ - وقد أعربت لجنة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا عن قلقها أزاء إدراج حكم في "قانون تعديل قانون الشرطة" في شباط/فبراير ١٩٩٢ ، وهو يمنح سلطة الشرطة الكاملة (بما في ذلك سلطة الاعتقال والتفتيش) لأفراد قوات شرطة الأوطان عند قيامهم بعمليات "عبر الحدود" .

دال - وقف جميع المحاكمات والإعدامات السياسية

١٤ - وفي الفقرة ٦ (هـ) من الإعلان ، دعت الجمعية العامة الحكومة إلى "وقف جميع المحاكمات والإعدامات السياسية" .

١٥ - ووفقا لما ذكرته لجنة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا ، فإنه لا يزال هناك أكثر من ١٢٠ محاكمة سياسية جارية في الوقت الحاضر ، وهي تشتمل على أكثر من ٢٠٠٠ متهم^(١٠) .

١٦ - وفيما يتعلق بالإعدامات ، لم يبلغ خلال الفترة قيد الاستعراض عن حدوث أي إعدام . وقد أعلنت وزارة العدل في جنوب افريقيا في آذار/مارس ١٩٩٢ أنها ستستأنف تنفيذ عقوبات الإعدام . إلا أن هذا القرار قد ألغي عقب حدوث احتجاجات من قبل المنظمات المعنية بحقوق الإنسان . وأعادت حكومة جنوب افريقيا تأكيد قرارها السابق بتعليق تنفيذ أحكام الإعدام بانتظار نتائج المناقشات الجارية بشأن مشروع قانون مؤقت للحقوق الأساسية^(١١) . إلا أن أحكاما بالإعدام لا زالت تصدر ، وقد صدر ٢٣ حكما منها خلال الأشهر الثمانية من عام ١٩٩٢ . وأعلنت لجنة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ أن هناك ٣٠٤ أشخاص قد صدرت بحقهم أحكام بالإعدام ، ويعتبر ثمانية منهم من السجناء السياسيين .

ثالثا - التدابير الأخرى المؤدية إلى إجراء نقاش

سياسي حر وإلى عملية المفاوضات

١٧ - من الأهداف التي حددتها الجمعية العامة ، في الفقرة ٧ من الإعلان ، هدف تهيئة "المناخ اللازم لقيام نقاش سياسي حر - وهو شرط أساسي لضمان إشراك الشعب نفسه في عملية إعادة صنع بلده" . وقد اعتبر أن هناك ثلاثة عناصر لها صلة مباشرة بمسألة إجراء مناقشة سياسية حرة وممارسة النشاط السياسي الحر ، وهذه العناصر هي إيجاد جو خال من العنف ، وحرية التجمع ، وحرية الصحافة (A/44/960 ، المرفق الأول ، الفقرة ٨٧) .

ألف - تهيئة جو خال من العنف

١٨ - سلمت الجمعية العامة بالصلة بين تهيئة جو خال من العنف وإحراز التقدم في اتجاه المفاوضات ، وذلك في الإعلان الذي تضمنت الفقرة ٨ منه دعوة لإجراء المفاوضات "في جو خال من العنف عن طريق اتفاق متبادل بين حركات التحرير ونظام الحكم في جنوب افريقيا" . وقد تم تحليل مدى العنف ، وأسبابه والمبادرات المتخذة ضده ، في التقرير المرحلي الثاني (A/45/1052 ، الفقرات ٥٩ إلى ٦٨) . وخلال الفترة قيد الاستعراض ، يظل تصاعد العنف في جنوب افريقيا الذي يتسبب بحدوث خسائر جسيمة في الأرواح البشرية وما يترتب عليه من آثار بالنسبة لعملية التفاوض وأثره السلبي على الاقتصاد ، أمرا يثير بالغ القلق ، وتعبيرا عن هذا القلق ، أولت البيانات التي تلقتها الأمانة العامة الكثير من الأهمية لمسألة العنف .

١٩ - ويوفر اتفاق السلم الوطني ، الذي تم التوقيع عليه في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، إطارا شاملا لإنهاء العنف ، إذ وقعت عليه ، من بين من وقع عليه ، جميع الأحزاب السياسية الرئيسية والنقابات العمالية والمنظمات الدينية والمدنية . وبالإضافة إلى أن الاتفاق يتوخى إقامة آليات على المستويات المركزية والإقليمية والمحلية ، فإنه يتضمن أيضا مدونة قواعد سلوك للأحزاب والمنظمات السياسية ترمي إلى إنهاء العنف وتعزيز السلم وإعادة التعمير . ويستند الاتفاق إلى ثلاث ركائز رئيسية لكل منها وظيفة فريدة مستقلة عن الأخرى ولكنها مكملة لها :

(أ) لجنة السلم الوطني : وهي تشرف على عملية السلم كما هي محددة في اتفاق السلم ، وتقوم بنشره وتطبيق مدونة قواعد السلوك للأحزاب السياسية . وتمثل أهدافها في رصد تنفيذ اتفاق السلم ككل وتقديم التوصيات بذلك وضمان الامتثال لمدونة قواعد السلوك للأحزاب والمنظمات السياسية . ويرأس اللجنة السيد جون هول .

(ب) لجنة غولدستون (لجنة التحقيق في العنف والترهيب الجماهيري) : وهي تحقق في ظاهرة العنف والترهيب الجماهيري وتبين خلفياتها وأسبابها . وهذه العملية تماثل عملية قضائية ، وأعضاء اللجنة هم من الحقوقيين . ويرأس اللجنة القاضي ريتشارد غولدستون .

(ج) أمانة السلم الوطني : وهي تؤدي مهمة القيام ، من خلال مختلف لجان حل المنازعات ، بمنع حدوث العنف في المستقبل عن طريق الوساطة . وتمثل وظيفة أمانة السلم الوطني في إنشاء لجان إقليمية لحل المنازعات ومساعدة اللجان الإقليمية في إنشاء لجان محلية لحل المنازعات .

٢٠ - وبعد اعتماد قرار مجلس الأمن ٧٧٢ (١٩٩٢) ، تم إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا ، وهي تعمل بالتعاون الوثيق مع مراقبين آخرين من الكمنولث ومن الجماعة الأوروبية وكذلك من منظمة الوحدة الافريقية . وقد تم حتى الآن وزع ٤٤ مراقبا تابعين للأمم المتحدة في جنوب افريقيا

لتغطية البلد كله . وتعمل بعثة المراقبين التابعة للأمم المتحدة بالتنسيق مع الهياكل المنشأة في إطار اتفاق السلم الوطني .

٢١ - وقد أبلغت لجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا بأنه في حين توفي ٦٤٩ ٢ شخصا في أحداث العنف السياسي خلال الأشهر الإثني عشر السابقة للتوقيع على الاتفاق ، فإن ما يزيد على ٤٠٠ حالة وفاة من هذه الوفيات قد حدثت خلال السنة التالية^(١٢) .

٢٢ - وقد اتهم المؤتمر الوطني الافريقي وحزب العمل وغيرهما من المنظمات حكومة جنوب أفريقيا بعدم التصرف بصورة محايدة وفعالة لوضع حد للعنف . كما أعربت هذه المنظمات عن اعتقادها القوي بأن أفراد قوات الأمن قد شاركوا ، بوسائل علنية وخفية على السواء ، في أعمال العنف . وشدد المؤتمر الوطني الافريقي ، في بيانه ، على أن "الجو الخالي من العنف المتصور في الإعلان لم يصبح حقيقة واقعة" . وأن "المسؤولية الأساسية فيما يتعلق بصون السلم تقع على عاتق الحكومة القائمة" .

٢٣ - وفي هذا السياق ، تم نشر عدد من التقارير خلال الفترة قيد الاستعراض ، وهي تتضمن انتقادات لعجز حكومة جنوب أفريقيا عن وقف العنف وتشدد على الدور الذي يلعبه في عملية العنف أفراد قوات الأمن وكذلك حزب إيكانا للحرية . وأبرز هذه التقارير تقرير منظمة العفو الدولية بعنوان "جنوب أفريقيا : دولة يسودها الخوف" وتقرير لجنة الحقوقيين الدولية بعنوان "جدول أعمال من أجل السلم" .

٢٤ - وقد أصدرت لجنة غولدستون في نيسان/أبريل ١٩٩٢ تقريرها المؤقت الثاني الذي ذكرت فيه أنها لم تتلق أية أدلة على وجود "قوة ثالثة" تنظم أعمال العنف ، وأن "المؤتمر الوطني الافريقي وحزب إيكانا للحرية مذبذبان بارتكاب العديد من الحوادث التي أدت إلى مقتل أو جرح اعداد كبيرة من الناس" . كما انتقد التقرير فشل الحكومة في اتخاذ تدابير حازمة لمنع السلوك الإجرامي من قبل أفراد قوات الأمن ومعاينة المذنبين^(١٣) .

٢٥ - وقد أوصت اللجنة تكرارا بمنع حمل جميع الأسلحة الخطرة علنا ، وتوفير الأمن لدور الإقامة التي تورط المقيمون فيها في أعمال عنف .

٢٦ - وفي بداية عام ١٩٩٢ ، خلص محققون من لجنة المحلفين الدولية بعد بعثة قاموا بها الى جنوب افريقيا إلى أنه "سيكون من المتعذر حاليا إجراء انتخابات حرة ونزيهة على أساس صوت واحد للشخص الواحد في أجزاء من جنوب افريقيا" .

٢٧ - وذكرت حكومة جنوب افريقيا في بيانها الذي قدمته لهذا التقرير "أن برنامج التعبئة الجماهيري لتحالف المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي لجنوب افريقيا قد زاد من التوتر وأن الإجراءات التي يتخذها هذا التحالف ترمي إلى "الوصول إلى السلطة بوسائل غير ديمقراطية" . وفي رأي الحكومة أن

الأسباب الرئيسية للعنف تشمل : "الصراع على السلطة بين المؤتمر الوطني الافريقي وحركة إنكاثا ... " ، ودور الراديكاليين المتطرف وتزايد البطالة وتوافر الأسلحة .

٢٨ - وأعلن هيرنوس كريل وزير القانون والنظام ، في آب/اغسطس ١٩٩٢ عن "مبادرات شاملة" ترمي إلى استعادة مصداقية شرطة جنوب افريقيا . وشملت هذه التدابير استقالة عدد من الجنرالات أو تقاعدهم مبكرا ، وإنشاء هيئة للتحقيق في الجرائم التي زعم أن الشرطة قد ارتكبتها^(١٤) .

٢٩ - وذكر مؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا في بيانه المقدم لهذا التقرير ، أنه على الرغم "من أن الاعتراف بوجود فصل عنصري يعد خطوة أولى هامة نحو حل المشكلة ، فإن الخطوات المعلنة فشلت في معالجة المشكلة الحقيقية" ؛ وأضاف أنه "لا يمكن إيجاد قوات شرطة جديدة موثوق بها إلا عن طريق حكومة أغلبية ديمقراطية" . ووصف المؤتمر الوطني الافريقي ، من جانبه ، هذه التدابير بأنها "تجميل للوجه وليست تغييرا جوهريا" .

باء - حرية التجمع وحرية الصحافة

٣٠ - خلال الفترة قيد الاستعراض ، لم يحدث حظر أو تحريم لأي منظمة من المنظمات . غير أن الحكومة احتفظت بالسلطة القانونية في مراقبة التجمعات العامة بموجب قانون الأمن الداخلي .

٣١ - وفيما يتعلق بحرية الصحافة ، كان من بين التطورات التي لقيت ترحيبا القيام في عام ١٩٩٢ بإلغاء المادة ٢٧ - باء من قانون الشرطة لعام ١٩٥٨ التي كانت تقلص بشدة قيام وسائل الإعلام بتقديم تقارير عن الإجراءات التي تتخذها الشرطة . وعلى الرغم من التوصل في مطلع عام ١٩٩٢ الى توافق في الآراء داخل الفريق العامل الأول لمؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية بشأن الحاجة الى وجود هيئة مستقلة ومحايدة لمراقبة صناعة البث الإذاعي ، ظل وضع هيئة الإذاعة في جنوب افريقيا بدون تغيير .

رابعا - المسائل التي تعزز أو تعرقل عملية إنهاء الفصل العنصري

ألف - إزالة دعائم الفصل العنصري

٣٢ - تمت باستنفاضة تغطية إلغاء القوانين الأساسية للفصل العنصري في عام ١٩٩١ ، في التقرير المرحلي الثاني (A/45/1025 ، الفقرات من ٧٣ الى ٨٥) .

٣٣ - وقد أعرب حزب العمل ، في مساهمته المقدمة لهذا التقرير عن الرأي القائل بأن "مخلفات قانون مناطق الجماعات البغيض للغاية لا تزال سارية المفعول" . وأشار أيضا الى أن الهياكل العنصرية ما زالت

باقية فيما يتعلق بالحكومات المحلية ، وأن الانتخابات الفرعية البرلمانية والمحلية تجري وفقا للخطوط العنصرية^(١٥) .

٣٤ - وانتقدت منظمة الوشاح الأسود التشريع الجديد بشأن شؤون سلطات المقاطعات والسلطات المحلية والذي يعطي مزيدا من السلطات لمديري المقاطعات . وأكدت أيضا أن التجنيد في جنوب افريقيا ما زال مقتصرًا على البيض^(١٦) .

٣٥ - وأكد المؤتمر الوطني الافريقي في بيانه المقدم لهذا التقرير انه "لم يتحقق بعد الهدف الأساسي المتوخى في الإعلان الخاص بتحويل جنوب افريقيا الى بلد موحد ديمقراطي وغير عنصري" . وأضاف أن "جنوب افريقيا ما زال يحكمها نظام أقلية بيضاء" ؛ وأنه "ما زالت الغالبية العظمى من الشعب لا تتمتع بالحق في التصويت وفي أن يتم انتخابها في أجهزة الحكومة" .

باء - جوانب عدم المساواة الاجتماعية - الاقتصادية

٣٦ - شدد الصندوق المستقل للاستثمار الإنمائي في بيانه المقدم لهذا التقرير على أن "الهبوط الاقتصادي المطرد في البلد يرتبط ارتباطا وثيقا بالعنف والشكوك التي يولدها"^(١٧) . والواقع أن عدم الاستقرار السياسي والركود الاقتصادي في هذا البلد مترابطان ارتباطا وثيقا . فلا يزال العنف السياسي عقبة تحول دون ثقة المستثمرين ، في حين يسهم تدهور الأحوال المعيشية وتراث عقود الفصل العنصري في إضعاف نفس هيكل المجتمع في جنوب افريقيا مما يجعله أرضا خصبة للعنف .

٣٧ - ولا تزال الأزمة العميقة في ميادين العمل والتعليم والإسكان والصحة محل تركيز المناقشة المكثفة الجارية في هذا البلد . وترد باستفاضة آراء الأحزاب السياسية والمنظمات الأخرى المناهضة للفصل العنصري في التقريرين السابقين (A/44/960 و A/45/1052) .

٣٨ - وأشارت حكومة جنوب افريقيا في بيانها المقدم لهذا التقرير الى عدد من التدابير التي اتخذتها لمعالجة الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية ، مما يؤكد بوجه خاص التزامها بتحقيق نظام تعليم واحد غير تمييزي مع تحقيق المساواة في الإنفاق . وأشارت أيضا الى تقرير صادر في أيار/مايو ١٩٩٢ عن لجنة الإسكان الوطنية التي قدمت توصيات ترمي الى دعم الموارد المالية اللازمة للإسكان . وذكرت حكومة جنوب افريقيا انها خصصت في السنة المالية الحالية ٢,١ بليون راند لتوفير الإسكان .

٣٩ - وفيما يتعلق بمسألة الصحة ، ذكرت حكومة جنوب افريقيا انها قامت ، عن طريق مبادرات مختلفة ، بتعزيز التركيز على خدمات الرعاية الصحية الأولية . وشملت هذه المبادرات نقل الاختصاص في الشؤون الصحية الى السلطات المحلية وتخصيص مبلغ ٣٨ مليون راند لتوفير عيادات الرعاية الصحية

الأولى . وعلاوة على ذلك ، قدمت حكومة جنوب افريقيا ٦٦٠ مليون راند على مدى سنتين من أجل برنامج لتنمية التغذية .

٤٠ - وفيما يتعلق بمسألة العمل ، أشارت حكومة جنوب افريقيا الى عدد من التدابير التي اتخذتها لتنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والتوفيق التابعة لمنظمة العمل الدولية التي زارت جنوب افريقيا في شباط/فبراير ١٩٩٢ . ومن بين هذه التدابير القرار بتقديم تشريع لتوسيع نطاق قانون شروط التوظيف الأساسية ليشمل عمال الخدمات المنزلية وعمال المزارع . وفيما يتعلق بإعادة تشكيل لجنة القوى العاملة الوطنية ، تم إنشاء فريق عامل ثلاثي لمناقشة هذه المسألة .

٤١ - وأعربت حكومة جنوب افريقيا عن اعتقادها انه بالإضافة الى هذه التدابير ، يحتاج الاقتصاد في جنوب افريقيا الى مدخلات خارجية لتشجيع النمو اللازم للتعويض عن التباطؤ الناجم عن الجفاف والكساد . وطالبت بتقديم مساعدة دولية لاستكمال برامجها لتوفير فرص العمل والتعليم والإسكان والمرافق الطبية .

خامسا - المبادئ التوجيهية لعملية المفاوضات

٤٢ - تضمن الإعلان ، في الفقرة ٨ ، المبادئ التوجيهية لعملية المفاوضات في جنوب افريقيا . واعتبر في الإعلان انه يمكن أن تبدأ هذه العملية استنادا الى اتفاقات بشأن ما يلي : (أ) الآلية التي تتولى وضع دستور جديد : (ب) الدور الذي سيضطلع به المجتمع الدولي في كفالة الانتقال بنجاح الى نظام ديمقراطي : (ج) الترتيبات والطرائق الضرورية اللازمة لهذا الانتقال ، بما في ذلك إجراء الانتخابات .

٤٣ - وبعد مناقشة عامة مستفيضة لمحتويات عملية التفاوض وآليات الانتقال الى جنوب افريقيا ديمقراطية وغير عنصرية ، عقدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، الدورة الأولى لمؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية . وتم إحراز تقدم كبير في المفاوضات في إطار هذا المؤتمر وفي المحادثات الثنائية بين الأطراف (انظر A/47/215 ، و A/47/217 و A/47/494) .

ألف - المبادئ المتوخى ورودها في دستور جديد

٤٤ - عزز اعتماد إعلان النوايا في المؤتمر الأول المعني بإقامة الديمقراطية في جنوب افريقيا توافق الآراء الذي تم التوصل إليه من قبل بشأن المبادئ الدستورية العامة . (انظر المرفق الثاني) . وفي هذا الإعلان ، التزم المشتركون بتحويل جنوب افريقيا الى بلد موحد وغير عنصري ، بالإضافة الى عدد من المبادئ الدستورية الأساسية . وكان من بين هذه المبادئ مبدأ ضرورة أن يكون الدستور هو القانون الأعلى الذي يحميه نظام قضائي مستقل غير عنصري ومحايد . وسيكون هناك فصل للسلطات بين الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية المحايدة . وستصبح جنوب افريقيا ديمقراطية متعددة الأحزاب ، يكون

فيها نظام الانتخاب الأساسي قائما على التمثيل النسبي . واعترف الإعلان أيضا بتنوع لغات وثقافات وديانات شعب جنوب افريقيا الذي ستكون فيه حقوق الإنسان راسخة في قانون للحقوق^(٨) .

٤٥ - وأشار المؤتمر الوطني الافريقي في بيانه الى أن "التصنيف الذي تم وضعه في الجلسة الافتتاحية الثانية في مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية في عام ١٩٩٢ يركز على نقطة أن جميع الأطراف في هذه المفاوضات ينبغي أن تلتزم بتحقيق المنظور الذي تمثله المبادئ الدستورية الواردة في الإعلان . وما لم تتحرك الأطراف في المفاوضات من نقطة الانطلاق هذه وما لم تمتنع عن ارتكاب أي أعمال تقوض هذه المبادئ ، لن تستطيع مطلقا التوصل الى اتفاق ينهي فعليا نظام الفصل العنصري ويحول جنوب افريقيا الى بلد ديمقراطي غير عنصري" .

٤٦ - ووفقا لحكومة جنوب افريقيا ، "فإن نموذج ويست مينستر ، الذي يوليه المؤتمر الوطني الافريقي مثل هذه الأهمية ، لا يمكن تنفيذه في بلدنا" . وبالتالي ، فإن حكومة جنوب افريقيا تدعو الى نظام يقوم على مبادئ اتحادية تتفق على إضفاء الطابع اللامركزي ونقل السلطة الى حكومات إقليمية قوية . غير أن الحكومة تسلم بأن نقل السلطة على الصعيد الإقليمي ما زال موضع خلاف رئيسي في مجال السياسات بين الأطراف .

باء - آلية صياغة دستور جديد

٤٧ - فيما يتعلق بالآلية التي ستتولى وضع دستور جديد ، انتهى مؤتمر العمل على إقامة افريقيا ديمقراطية الى طريق مسدود بسبب الفشل في حل الخلاف على تقرير الفريق العامل الثاني بشأن المسائل المتعلقة بعملية وضع الدستور . ولما كانت المسائل التي تعالجها الأفرقة العاملة الخمسة مترابطة (انظر A/47/215) ، فقد تقرر ، نتيجة عدم الاتفاق داخل الفريق العامل الثاني ، عدم إدراج أي تقرير من التقارير في أعمال المؤتمر الثاني المعني بإقامة الديمقراطية في جنوب افريقيا . وقررت الأطراف أيضا أن تعهد الى لجنتها الإدارية بالمسؤولية الرئيسية عن حل الخلافات القائمة ، وتشكيل آلية تتولى صياغة جميع التشريعات المطلوبة نتيجة الاتفاقات التي تم التوصل إليها .

٤٨ - واجتمع رئيس الدولة دي كليرك ورئيس المؤتمر الوطني الافريقي السيد نيلسون مانديلا يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ لمعالجة مشاكل العنف والعقبات التي تعترض سبيل المفاوضات ، وشمل محضر التناهم الذي تم التوصل إليه في هذا الاجتماع (انظر المرفق الثالث) في جملة أمور ، الاتفاق على وجود حاجة الى قيام جمعية تأسيسية ديمقراطية/هيئة تأسيسية لوضع الدستور ، وأنه لكي تكون هذه الهيئة ديمقراطية ، يجب : (أ) أن تنتخب انتخبا ديمقراطيا ؛ (ب) أن تضع الدستور الجديد وأن تعتمد ، بما يعني انه ينبغي أن تجتمع في شكل مجلس واحد ؛ (ج) ألا تلتزم إلا بالمبادئ الدستورية المتفق عليها ؛ (د) أن يكون لها إطار زمني ثابت ؛ (هـ) أن تكون لها آليات مناسبة للتغلب على الطرق المسدودة ؛

(و) أن تعمل بصورة ديمقراطية أو أن تصل الى قرارات بصورة ديمقراطية بأغلبية معينة متفق عليها ؛
و (ز) أن تُنتخب في إطار فترة زمنية متفق عليها يتم تحديدها سلفاً^(٤) .

٤٩ - وأصدر زعماء بوفو زاتسوانا وسيسكاي وأكوازولا بلاغا مشتركا يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ يرفضون فيه محضر التفاهم المتفق عليه من جانب حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي .

٥٠ - وأكد مؤتمر الوندويين الافريقيين لأزانيا من جديد في بيانه بشأن هذه المسألة موقفه الداعي الى أن تكون أي جمعية تأسيسية منتخبة هي الآلية الديمقراطية الوحيدة التي يمكنها وضع دستور جديد غير عنصري وديمقراطي .

جيم - الترتيبات والطرائق للانتقال إلى نظام ديمقراطي جديد

٥١ - عقب الطريق المسدود الذي وصله المؤتمر الثاني المعني بإقامة الديمقراطية في جنوب افريقيا ، جرى النظر ثانية في الترتيبات الانتقالية في مؤتمر القمة الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بين رئيس الدولة ، دي كليرك ، ورئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، السيد نيلسون مانديلا . واتفقت الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي على أنه أثناء الفترة المرحلية/الانتقالية ، ينبغي أن تكون هناك استمرارية دستورية وليس فجوة دستورية . وعند النظر في المبادئ ، اتفقا كذلك على ما يلي : (أ) أن تعمل أيضا هيئة وضع الدستور/الجمعية التأسيسية بوصفها برلمانا مؤقتا/انتقاليا ؛ (ب) أن تقام حكومة وحدة وطنية مؤقتة/انتقالية ؛ (ج) أن تعمل هيئة وضع الدستور/الجمعية التأسيسية مع البرلمان المؤقت/الانتقالي وحكومة الوحدة الوطنية المؤقتة/الانتقالية ضمن إطار دستوري/دستور انتقالي ينص على إقامة حكومة وطنية وإقليمية أثناء فترة الانتقال ويتضمن الحقوق والحريات الأساسية المضمونة والتي يمكن لأن تنظر فيها المحاكم . ويجوز أن يعمل البرلمان المؤقت/الانتقالي بوصفه هيئة واحدة أو ذات مجلسين .

٥٢ - وفيما يتعلق بمسألة الانتقال ، أكدت حكومة جنوب افريقيا ، في بيانها ، مسؤوليتها عن مواصلة حكم البلد في إطار الدستور الحالي لحين الاستعاضة عنه بدستور انتقالي . كما قالت إنه إذا لم يستعاض عن الدستور الانتقالي بدستور نهائي في غضون ثلاث سنوات ، ينبغي إجراء انتخابات عامة لانتخاب برلمان انتقالي جديد .

٥٣ - وقد كرر مؤتمر الوندويين الافريقيين لأزانيا ، في البيان الذي قدمه فيما يتعلق بهذا التقرير ، التزامه المبدئي بالإعلان المعتمد في مؤتمر البعثة الوطنية الموحدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ . ويدعو الاعلان الى إقامة حكومة مؤقتة/سلطة انتقالية ذات سيادة تتولى على أقل تقدير زمام قوات الأمن والمسائل ذات الصلة ، والعملية الانتخابية ، ووسائل الاعلام الحكومية وتحدد المجالات المتعلقة بالميزانية والمالية ، وتكفل أيضا المشاركة الدولية .

سادسا - استعراض تنفيذ برنامج العمل

٥٤ - باعتماد الاعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، التزمت الدول الأعضاء بتنفيذ برنامج العمل الوارد في الاعلان . وقد ركز برنامج العمل هذا في المقام الأول على الاجراءات التالية : (أ) إبقاء مسألة إيجاد حل سياسي لمسألة جنوب افريقيا قيد نظر المجتمع الدولي ؛ (ب) زيادة الدعم الشامل لمناهضي الفصل العنصري ؛ (ج) اتخاذ تدابير منسقة وفعالة بهدف ممارسة الضغوط من أجل إنهاء الفصل العنصري على وجه السرعة وضمان عدم التخفيف من شدة التدابير القائمة إلى أن يظهر دليل واضح على حدوث تغييرات عميقة لا رجعة فيها ، مع أخذ أهداف الإعلان في الاعتبار .

٥٥ - وفي القرار ٧٩/٤٦ ألف المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ والذي اعتمد بتوافق الآراء ، طلبت الجمعية العامة الى المجتمع الدولي أن يتمسك ببرنامج العمل هذا .

٥٦ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض ، ظلت التطورات في جنوب افريقيا محل اهتمام المجتمع الدولي ، الذي واصل رصد هذه التطورات عن كثب . ورحب المجتمع الدولي بالعملية السياسية التي أفضت الى عقد مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية ، الذي اعتبره محفلا ملائما للجمع بين طائفة واسعة من ممثلي شعب جنوب افريقيا . كما أعرب عن قلقه إزاء تصاعد العنف السياسي في البلد وحث جميع الأطراف المعنية على بذل جهود مجددة للتوصل الى اتفاق بشأن الترتيبات الانتقالية ، بما في ذلك إقامة حكومة مؤقتة .

٥٧ - وجرى التأكيد بوجه خاص على زيادة مشاركة المجتمع الدولي في تسهيل الانتقال الى جنوب افريقيا جديدة وذلك في القرارين ٧٦٥ (١٩٩٢) و ٧٧٢ (١٩٩٢) اللذين اعتمدهما بالاجماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وفي البعثات التي أوفدها الأمين العام الى جنوب افريقيا . كما أن إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة لجنوب افريقيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ يؤكد تزايد دور المجتمع الدولي في عملية السلم .

٥٨ - وفيما يتعلق بتواجد مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا ، قالت حكومة جنوب افريقيا فيما أسهمت به في هذا التقرير إنها "تتطلع الى إقامة علاقة بناءة مع بعثة المراقبين ، ومع مراقبي الجماعة الأوروبية ، ومنظمة الوحدة الافريقية والكونمونت" (١٩) . وأعرب المؤتمر الوطني الافريقي ، من جانبه ، عن تقديره لـ "التدخل السريع والحسن التوقيت من جانب الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن للمساعدة في معالجة مسألة العنف والعقبات الأخرى التي تعترض عملية التفاوض" .

٥٩ - وفي اجتماع عقد في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، في أروشا ، أعربت لجنة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المخصصة للجنوب الافريقي عن ارتياحها للمفاوضات التي تجري الآن في إطار

مؤتمر العمل على إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية ، وحثت حركات التحرير وجميع القوى الديمقراطية على أن تستخدم ذلك المحفل في التعديل بمجيء جنوب افريقيا ديمقراطية ولا عنصرية . كما قالت إن إقامة حكومة مؤقتة واجراء انتخابات حرة ونزيهة سيدل على بدء مسيرة لا رجعة فيها تجاه إنهاء الفصل العنصري . وناشدت جميع أطراف اتفاق السلم الوطني اتخاذ كافة الخطوات لوضع حد للعنف الذي لا معنى له في مناطق السود^(٢٠) . وبحث مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، الذي اجتمع في داكار ، السنغال ، في حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، مسألة تصاعد العنف في جنوب افريقيا ودعا مجلس الأمن إلى أن يجتمع بصورة مستعجلة للنظر في هذا الأمر ولاتخاذ كافة التدابير الملائمة لإنهاء العنف وإيجاد الأحوال الملائمة لاستئناف المفاوضات . ووفقا لمقرر مجلس الوزراء ، قامت بعثة لتقصي الحقائق تابعة لمنظمة الوحدة الافريقية بزيارة جنوب افريقيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ . وبعد ذلك في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، قررت منظمة الوحدة الافريقية أن ترسل فريق مراقبين إلى جنوب افريقيا للعمل بالتعاون مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة .

٦٠ - وقامت بعثة لتقصي الحقائق تابعة للجماعة الأوروبية بزيارة جنوب افريقيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ . واجتمعت بممثلي الحكومة وحركات التحرير بغية تسهيل استئناف المفاوضات . وعقب هذه البعثة ، قررت الجماعة الأوروبية أن توفد حوالي خمسة عشر مراقبا للانضمام إلى المراقبين الدوليين الآخرين .

٦١ - وفي الاجتماع الذي عقد في هراري في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، اعتمد رؤساء حكومات الكمنولث "نهج الادارة البرنامجية" الذي ربطوا فيه اجراء أي تغيير في ممارسة الضغوط على جنوب افريقيا باتخاذ خطوات عملية وحقيقية لانتهاء الفصل العنصري . وفي تموز/يوليه ١٩٩٢ ، قام الأمين العام للكمونولث بزيارة جنوب افريقيا لإجراء محادثات مع الرئيس دي كليرك ، ورئيس المؤتمر الوطني الافريقي ، نيلسون مانديلا ، والزعماء السياسيين الآخرين . وعقب هذه الزيارة ، أعلن الكمنولث في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ قراره بإيفاد فريق من المراقبين إلى جنوب افريقيا . والهدف من بعثة المراقبين هو "تقديم مساهمة عملية لوقف العنف وتهيئة بيئة يمكن أن تبدأ فيها المفاوضات"^(٢١) . وسيتعاون الفريق تعاوناً وثيقاً مع بعثة المراقبين التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٧٧ (١٩٩٢) .

٦٢ - وأثناء الفترة قيد الاستعراض ، واصل المجتمع الدولي ومعظم المنظمات الحكومية الدولية التمسك بتقديم المساعدة إلى القوى الديمقراطية وقطاعات السكان المحرومة في جنوب افريقيا ، وتعزيز هذه المساعدة - تبرعت الجماعة الأوروبية ، مثلاً ، بمبلغ ٧,٦ مليون راند لدعم برامج الطوارئ الرامية إلى إتاحة سبل حصول المجتمعات الريفية المتضررة بالجفاف على امدادات المياه المأمونة والكافية .

٦٣ - أما المؤتمر الثلاثي المعني بالجنوب الافريقي لمنظمة العمل الدولية ، الذي عقد في هراري ، في أيار/مايو ١٩٩٢ ، فقد قرر ضرورة توسيع نطاق برامج المساعدة المتعلقة بتثقيف العمال ، وتكييفها لتلائم احتياجات فترة الانتقال والفترة اللاحقة للفصل العنصري . وشجع المؤتمر على تقديم أقصى قدر

من الدعم لحركة نقابات العمال الديمقراطية اللاعنصرية عن طريق أنشطة تثقيف العمال التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية . كما أوصى بوضع برامج مساعدة لمنظمات أرباب الأعمال الديمقراطية ، اللاعنصرية^(٢٢) .

٦٤ - وفيما يتعلق بممارسة الضغط على حكومة جنوب افريقيا ، اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء ، في دورتها السابعة والأربعين ، القرار ٧٩/٦٤ ألف المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ . وطالب القرار المجتمع الدولي بأن يستأنف الاتصالات الأكاديمية والعلمية والثقافية بالمنظمات الديمقراطية المناهضة للفصل العنصري وأن يستأنف الصلات الرياضية بالمنظمات الرياضية الموحدة غير العنصرية في جنوب افريقيا وأن يستعرض أيضا الاجراءات التقييدية الموجودة حسبما تقتضيها التطورات الإيجابية . وعقب المؤتمر الأول للعمل على إقامة جنوب افريقيا ديمقراطية والاستفتاء الشامل لجميع البيض في آذار/مارس ١٩٩٢ ، ارتأى عدد من الحكومات من مختلف بقاع العالم أن من المناسب أن ترفع بعض تدابيرها التقييدية ، متجاوزة بذلك في كثير من الأحيان التدابير التي أوصى بها القرار . وحث المؤتمر الوطني الافريقي ، في بيانه المقدم فيما يتعلق بهذا التقرير ، المجتمع الدولي على "أن يبقي على التدابير القائمة ضد الفصل العنصري وألا يغير الوضع الراهن إلا بما يتمشى مع القرارات المتعلقة بالفصل العنصري التي اعتمدها الجمعية العامة الأخيرة" .

الحواشي

(١) تلقت الأمانة العامة حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ بيانات من حكومة جنوب افريقيا ومن الأحزاب والحركات والمنظمات السياسية التالية :

المؤتمر الوطني الافريقي ؛

منظمة الوشاح الاسود ؛

لجنة حقوق الإنسان ؛

الصندوق الاستثماري المستقل للتنمية ؛

حزب العمال في جنوب افريقيا ؛

مؤتمر الوندويين الافريقيين لأزانيا ؛

غرفة الأعمال التجارية لجنوب افريقيا .

الحواشي (تابع)

- (٢) لجنة حقوق الإنسان لجنوب افريقيا ، "استيفاء لمعلومات حقوق الإنسان" ، أيار/مايو ١٩٩٢ .
- (٣) S/23489 .
- (٤) الرئيس دي كليرك ونيلسون مانديلا ، محضر التفاهم ، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ (انظر المرفق الثالث لهذا التقرير) .
- (٥) مغوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، "عملية إعادة أبناء جنوب افريقيا إلى أوطانهم : تقرير عن الحالة" ، العدد ٢٦ ، ٢٤ آب/اغسطس ١٩٩٢ ؛ وبيان حكومة جنوب افريقيا بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ .
- (٦) عملية الترسيع في مناطق البلدات ، بيان من وزير القانون والنظام السيد هيرنوس كريل في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٢ .
- (٧) لجنة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا ، بيان صحفي عن زحف حالة الطوارئ ، ٣ آب/اغسطس ١٩٩٢ .
- (٨) بيان من منظمة الوشاح الأسود في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ .
- (٩) بلاغ صحفي للمؤتمر الوطني الافريقي بشأن التشريعات المناهضة للحريات في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ .
- (١٠) لجنة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا ، تقرير موجز عن القمع خلال شهر آب/اغسطس ١٩٩٢ .
- (١١) بيان عن عقوبة الإعدام من وزير العدل السيد كوبي كوتسي في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٢ .
- (١٢) لجنة حقوق الإنسان في جنوب افريقيا ، بيان بشأن اتفاق السلم الوطني ، ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ .

الحواشي (تابع)

- (١٣) لجنة التحقيق بشأن منع استعمال العنف ضد الجمهور وتخويله ، التقرير المؤقت الثاني ، نيسان/ابريل ١٩٩٢ .
- (١٤) القانون والنظام : مبادرات جديدة ، بيان من وزير القانون والنظام السيد هيرنوس كريل ، ٢٧ آب/اغسطس ١٩٩٢ .
- (١٥) بيان من حزب العمال بتاريخ ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ .
- (١٦) بيان من منظمة الوشاح الأسود بتاريخ ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ .
- (١٧) بيان من الصندوق الاستثماري المستقل للتنمية بتاريخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ .
- (١٨) اتفاقية إقامة الديمقراطية في جنوب افريقيا ، إعلان النوايا ، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ (انظر المرفق الثاني لهذا التقرير) .
- (١٩) بيان حكومة جنوب افريقيا بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ .
- (٢٠) بلاغ لجنة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المخصصة للجنوب الافريقي ، الدورة الثامنة ، أروشا ، ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٢ .
- (٢١) رويتر ، ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ .
- (٢٢) استنتاجات وتوصيات المؤتمر الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن الجنوب الافريقي ، هراري ، ٥ - ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٢ .

المرفق الثاني

إعلان النوايا الذي اعتمده المشاركون في المؤتمر الأول المعني بإقامة الديمقراطية في جنوب افريقيا يوم ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

نحن الممثلين المفوضين حسب الأصول عن الأحزاب السياسية ، والمنظمات السياسية ، والإدارات ، وحكومة جنوب افريقيا ، وقد التقينا معا في هذا الاجتماع الأول للمؤتمر المعني بإقامة الديمقراطية في جنوب افريقيا ، وإذ نحن على بينة من المسؤولية الجسيمة التي نتحملها في هذا الوقت من تاريخ بلدنا ، نعلن التزامنا رسميا بما يلي :

١ - أن نجعل جنوب افريقيا بلدا غير مقسم ذا أمة واحدة ، لها رعاية واحدة وتشترك في الوطنية والولاء ، ويسعى وسط تنوعها إلى تحقيق الحرية والمساواة والأمن للجميع ، بصرف النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو المعتقد ؛ بلدا حرا خاليا من الفصل العنصري أو أي شكل آخر من التمييز أو التحكم .

٢ - أن نعمل على رأب انقسامات الماضي ، وأن نكفل التقدم للجميع ، وأن نقيم مجتمعا حرا مفتوحا يقوم على القيم الديمقراطية ويحمي فيه القانون لكل مواطن في جنوب افريقيا كرامته وقدره وحقوقه .

٣ - أن نجهد لتحسين نوع حياة شعبنا ، من خلال سياسة تشجع النمو الاقتصادي والتنمية البشرية ، وتكفل تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية لكافة أبناء جنوب افريقيا .

٤ - أن نخلق جوا مؤاتيا للتغيير الدستوري السلمي بالقضاء على العنف والتخويف والزعزعة ، وبتشجيع حرية المشاركة والنقاش والحوار في الشؤون السياسية .

٥ - أن نبدأ في عملية صياغة وإنشاء دستور يكفل فيما يكفل :

(أ) أن تكون جنوب افريقيا دولة متحدة ديمقراطية غير عنصرية لا تفرق بين الجنسين ، وتُمارس فيها السلطة السيادية على كافة أراضيها ؛

(ب) أن يكون الدستور هو القانون الأعلى ، وأن يحميه قضاء مستقل غير عنصري ونزيه ؛

(ج) أن توجد ديمقراطية متعددة الأحزاب مع الحق في تشكيل الأحزاب السياسية والانضمام إليها ، وفي إقامة انتخابات منتظمة تقوم على الاقتراع العام بين الراشدين بناء على قائمة موحدة للناخبين ، ويكون النظام الانتخابي الأساسي فيها عموما هو التمثيل التناسبي ؛

(د) أن يكون هناك فصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، مع ضوابط وموازن مناسبة ؛

(هـ) أن يُعترف بتعدد لغات شعب جنوب افريقيا ولغاته وثقافته وأديانه ؛

(و) أن ينعم الجميع بما هو مقبول من حقوق الإنسان والحريات العامة والحريات المدنية ، بما فيها حرية الدين والكلام والاجتماع ، وأن تحمي ذلك شرعة حقوق تكون راسخة وتأخذ بالإنصاف ، ونظام قانوني يكفل المساواة بين الجميع .

ونحن نتفق على :

١ - أن يكون من حق المشتركين حاضرا ومستقبلا في أن يطرحوا بحرية على المؤتمر أي اقتراح يتماشى مع الديمقراطية .

٢ - أن يقيم المؤتمر المعني بإقامة الديمقراطية في جنوب افريقيا جهازا مهمته وضع نصوص جميع التشريعات اللازمة لسريان الاتفاقيات التي توصل إليها المؤتمر ، وذلك بالتعاون مع الإدارات ومع حكومة جنوب افريقيا .

وكذلك ملتزم رسميا نحن ممثلي الأحزاب السياسية والمنظمات السياسية والإدارات بالتقيد باتفاقات هذا المؤتمر ، وبأن نتخذ بإخلاص جميع الخطوات التي هي في مقدورنا وسلطتنا لتحقيق تنفيذها .

[الموقعون] المؤتمر الوطني الافريقي : حكومة سيسكاي : الحزب الديمقراطي : حزب دكوان كويتلا : حركة إنبادزا الوطنية : حزب إينتاندو يسيزوي : حزب العمال في جنوب افريقيا : المؤتمر الهندي لناقال والترنسفال : الحزب الوطني : حزب الشعب الوطني : التضامن : الحزب الشيوعي لجنوب افريقيا : حكومة ترانسكاي : الجبهة الشعبية المتحدة : حكومة فندا : حزب كسيموكو التقدمي

نحن حكومة جنوب افريقيا نعلن التزامنا بالاتفاقات التي نتوصل إليها مع المشتركين الآخرين في المؤتمر المعني بإقامة الديمقراطية في جنوب افريقيا وفقا للقواعد السارية ، ونعلن هنا التزامنا بتنفيذها قدر طاقتنا ومقدورنا وسلطتنا .

[توقيع] حكومة جنوب افريقيا

المرفق الثالث

بيان مشترك ومحضر تفاهم بين الرئيس ف. و. دي كليرك ورئيس المؤتمر الوطني الافريقي السيد نيلسون مانديلا - ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

الاجتماع المعقود بين رئيس دولة جمهورية جنوب
افريقيا ورئيس المؤتمر الوطني الافريقي في مركز
التجارة الدولية يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

- ١ - تم الاتفاق على محضر التفاهم المرفق .
- ٢ - ومن هذا المنطلق -
- اتفق الوفدان على أن اجتماع القمة هذا قد أرسى الأساس لاستئناف عملية التفاوض .
- ولهذه الغاية أخطر وفد المؤتمر الوطني الافريقي حكومة جنوب افريقيا بأنه سيوصي
لجنته التنفيذية الوطنية باستئناف عملية التفاوض ، وبعد ذلك ستجري بشأنها مباحثات
ثنائية واسعة .
- اتفق على بحث النواحي العملية المتعلقة بالمباحثات الثنائية من خلال القناة القائمة .

محضر التفاهم

- ١ - عقدت منذ ٢١ آب/اغسطس ١٩٩٢ سلسلة من الاجتماعات بين السيد رولف ماير ، وزير التطور
الدستوري والسيد سيريل رامافوزا ، أمين عام المؤتمر الوطني الافريقي . واستلزمت هذه الاجتماعات
إجراء مناقشات بغية إزالة العقبات من أجل استئناف المفاوضات ، وركزت على تحديد الخطوات التي
ستتخذ لمعالجة القضايا التي أثرت في مذكرات سابقة . وأحاطت المناقشات علما بمختلف وجهات النظر
المعارضة المتعلقة بالقضايا والعقبات ذات الصلة . وتقرر عدم تناول هذه القضايا بالبحث بصورة شاملة
في التفاهم . وتعكس هذه الوثيقة التفاهم الذي تم التوصل إليه في ختام المناقشات فيما يتعلق بهذه
العقبات والقضايا .
- ٢ - وشمل التفاهم بشأن القضايا والعقبات ما يلي ، بالرغم من أنه قد لوحظ أنه لا تزال هناك مسائل
هامة أخرى ستحظى باهتمام خلال عملية التفاوض :

(أ) اتفقت الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي على أن هناك حاجة إلى جمعية تأسيسية ديمقراطية/هيئة لوضع الدستور ولكي تكون هذه الهيئة ديمقراطية يتعين :

- أن تنتخب بصورة ديمقراطية ؛
 - أن تصوغ وتعتمد الدستور الجديد ، ومن المفهوم أنها ستعتقد بوصفها مجلسا واحدا ؛
 - أن تلتزم فقط بالمبادئ الدستورية المتفق عليها ؛
 - أن يكون لديها إطار زمني محدد ؛
 - أن تكون لديها آليات كافية لاقتحام الطريق المسدود ؛
 - أن تعمل بصورة ديمقراطية ، ويعني ذلك التوصل إلى قراراتها بصورة ديمقراطية مع موافقة مؤكدة من الأغليات ؛
 - أن تُنتخب خلال فترة زمنية متفق عليها ومحددة مسبقا .
- وفي إطار هذه المبادئ ، سيتم وضع التفاصيل لعملية التفاوض .

(ب) اتفقت الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي على أن تكون هناك خلال الفترة الفاصلة/الانتقالية استمرارية دستورية وعدم وجود فجوة دستورية . وعند النظر في هذا المبدأ ، تم الاتفاق أيضا على ما يلي :

- ستعمل هيئة وضع الدستور/الجمعية التأسيسية أيضا كبرلمان مؤقت/انتقالي ؛
- ستكون هناك حكومة مؤقتة/انتقالية للوحدة الوطنية ؛
- ستعمل هيئة وضع الدستور/الجمعية التأسيسية علاوة على البرلمان المؤقت/الانتقالي والحكومة المؤقتة/الانتقالية للوحدة الوطنية في إطار دستوري/دستور انتقالي ينص على حكومة وطنية وإقليمية خلال الفترة الانتقالية ويشتمل على حقوق وحريات أساسية تحظى بالضمان القضائي . ويمكن للبرلمان المؤقت/الانتقالي أن يعمل كهيئة ذات مجلس واحد أو مجلسين .

(ج) واتفق الطرفان على ضرورة إطلاق سراح جميع المسجونين الذين ارتبط سجنهم بالنزاع السياسي في الماضي والذين يمكن أن يسهم إطلاق سراحهم في المصالحة . واتفقت الحكومة والمؤتمر الوطني الافريقي على أن يتم على مراحل إطلاق سراح المسجونين ، ولا سيما أولئك الذين تنطبق عليهم وفقا لرأي المؤتمر الوطني الافريقي المبادئ التوجيهية التي تعرّف الجرائم السياسية ، ولكن لا تنطبق عليهم في رأي الحكومة ، والذين ارتكبوا جرائم ذات دافع سياسي في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ أو قبل ذلك (كما ورد في وثيقة منفصلة : برنامج التنفيذ : إطلاق سراح المسجونين) ، وأن يكتمل قبل ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ . ولهذه الغاية بدأ الطرفان عملية تحديد الأشخاص . وموقف الحكومة هو أنه ينبغي أن يعامل بالتساوي جميع الذين ارتكبوا جرائم مماثلة ولكن لم توجه إليهم اتهامات ولم تصدر ضدهم أحكام . ولم يمكن حتى الآن التوصل إلى أي تفاهم بشأن هذه المسألة واتفق على أن تحظى المسألة بمزيد من الاهتمام .

وعند بدء عملية تحديد الأشخاص ، ستتم عمليات إطلاق السراح بطريقة المراحل المشار إليها أعلاه . وفي حالة إدراك أن السلطات التنفيذية الراهنة للدولة لا تمكّنها من تنفيذ عمليات محددة لإطلاق السراح ناشئة عن التحديد السابق للأشخاص فإنه سيتم إصدار التشريع اللازم .

(د) وأولت لجنة غولدستون المزيد من الاهتمام لبيوت الشباب ووضعت تقريرا عاجلا بشأن مسائل وتطورات معينة بهذا الصدد . وأشارت اللجنة إلى أن المشكلة مشكلة إجرامية وأنها ستجري تحقيقا بشأن الجهات المحلية .

وفي الوقت نفسه تم تحديد بعض بيوت الشباب التي أثّرت حولها الشكوك وتعهدت الحكومة أن تتناولها بوصفها مسألة عاجلة وأن تعالج المشكلة المتصلة ببيوت الشباب التي ارتبطت بالعنف . وسيتم اتخاذ المزيد من التدابير ، بما في ذلك إحاطتها بأسيجة وبقوات للشرطة لمنع ارتكاب المقيمين في بيوت الشباب للجرائم وحماية المقيمين في بيوت الشباب من العدوان الخارجي . وتسجل وثيقة منفصلة (برنامج التنفيذ : بيوت الشباب) هوية بيوت الشباب هذه وتدابير الأمن التي يتعين اتخاذها في هذه الحالات .

وسيتم إبلاغ لجنة غولدستون وأمانة السلم الوطنية بأي تقدم يتم إحرازه . ويمكن لمراقبي الأمم المتحدة أن يشهدوا على التقدم المحرز للتعاون مع لجنة غولدستون وأمانة السلم الوطنية .

(هـ) وفي جو العنف الحالي المتفجر ، فإن الإبراز العلني للأسلحة الخطيرة وحملها يثير المزيد من التوتر وينبغي حظره . وأبلغت الحكومة المؤتمر الوطني الافريقي بأنها ستصدر إعلانا في خلال أسابيع لحظر حمل وإبراز الأسلحة الخطيرة في جميع المناسبات العامة في جميع أنحاء البلد وذلك رهنا باستثناءات قائمة على أساس المبادئ التوجيهية التي أعدتها لجنة غولدستون . وسيُعهد بمنح الاستثناءات إلى واحد أو أكثر من القضاة المتقاعدين . وعلى هذا الأساس ، سيتم إعداد بنود الإعلان وآلية منح الاستثناءات بمساعدة لجنة غولدستون .

(و) وتسلم الحكومة بحق جميع الأحزاب والمنظمات بالاشتراك بصورة سلمية في الأنشطة الجماهيرية وفقا لأحكام اتفاق السلم الوطني وتوصيات لجنة غولدستون . ويعيد المؤتمر الوطني الافريقي من جهته تأكيد التزامه بأحكام مدونة قواعد السلوك للأحزاب السياسية التي تم التوصل إليها في إطار اتفاق السلم الوطني والاتفاق الذي تم التوصل إليه في ١٦ تموز/يوليه تحت إشراف لجنة غولدستون ، باعتبارهما صكين هامين لضمان النشاط السياسي الديمقراطي في مناخ من المشاركة السياسية الحرة . والتزم الطرفان أيضا بتعزيز عملية اتفاق السلم وبذل كل ما في وسعهما لتهدئة التوترات ولإيجاد طرق وسبل تعزيز المصالحة في جنوب افريقيا .

وفي ضوء التقدم المحرز في اجتماع القمة هذا والتقدم الذي من المحتمل إحرازه عند استئناف المفاوضات ، أعرب المؤتمر الوطني الافريقي عن اعتزامه استشارة جماهير أنصاره بصفة عاجلة بغية دراسة البرنامج الراهن للأنشطة الجماهيرية .

٣ - واتفق الطرفان على عقد اجتماعات أخرى بغية معالجة وإدجاز المسائل التالية التي لم تكتمل في اجتماع القمة :

(أ) مناخ النشاط السياسي الحر :

(ب) التشريع القومي/الأمني :

(ج) العمليات السرية والقوات الخاصة :

(د) العنف .

اتفق عليه في جوهانسبرغ في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ :

ن . ر . مانديلا
رئيس المؤتمر الوطني الافريقي

ف . و . دي كليرك
رئيس الدولة
